الأنباء
الثلاثاء 18 فبراير 2014

الغانم غادر إلى طهران للمشاركة في المؤتمر الـ9 لمنظمة التعاون الإسلامي

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم اثناء مغادرته والوفد المرافق إلى طهران

غادر البلاد ظهر امس رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ووفد الشعبة البرلمانية المرافق له متوجها إلى العاصمة الايرانية «طهران» للمشاركة في أعمال الدورة التاسعة لمؤتمر اتحاد مجالس (برلمانات) الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي والمقرر عقده خلال الفترة من 17 إلى 19 من الشهر الجاري.

يرافق الغانم كل من أمين صندوق الشعبة البرلمانية صالح أحمد عاشور وعضوي مجلس الأمة عدنان سيد عبد الصمد ود. عودة الرويعي، وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري، والأمين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الأمة اللواء الركن بسام الرفاعي.

كان في وداع الغانم والوفد المرافق له مراقب مجلس الأمة سعود الحريجي، ووزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. علي العمير، والعضو طلال الجلال، والقائم بالأعمال في سفارة الجمهورية الاسلامية الايرانية لدى الكويت حسن زرنكار ابرقوئي، والأمين العام المساعد لشؤون الأعضاء والعلاقات العامة والإعلام سامي الشايع، والأمين العام المساعد لقطاع المعلومات والتطوير والتدريب سليمان السبيعي، وكبار موظفي الأمانة العامة.

العوضي يشيد بأداء وزيرة الشؤون واستماعها لمعاناة أصحاب المشاريع الصغيرة

ثمن النائب كامل العوضي سرعة استجابة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح وتفاعلها الإيجابي مع طموحات الشباب الكويتي الطامح إلى دخول سوق العمل من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مؤكدا أن الوزراء السابقين على الرغم من جهودهم إلا أنها لم تكن على القدر الكافي في هذا الملف الحيوي المهم بالنسبة لشريحة واسعة من الشباب على الرغم من أن الفكرة مطروحة منذ زمن طويل ولكن الخطوات التي اتخذت سابقا من قبل ثلاث حكومات سابقة متتالية لم تكن ترقى لطموح الشباب أصحاب هذه المشاريع.

وبين العوضي أن الصبيح قامت بمقابلة عدد من الشباب من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة واستمعت لمعاناتهم ومشاكلهم وطموحاتهم ومتطلبات تطوير أعمالهم بالتنسيق معه كنائب مهتم بشريحة الشباب، مبينا أن الصبيح شكلت لجنة مكونة من هؤلاء الشباب ووعدتهم بإصدار القرار الأول ضمن سلسلة قرارات تصب جميعها في صالح تشجيع الشباب الكويتي على العمل في القطاع الخاص والعمل الحر، لافتا إلى أن الصبيح حددت يوم إصدار القرار وقامت بإصداره بنفس اليوم وهو 16 فبراير تصديقا لوعدها وإظهارا لحرصها واهتمامها الحقيقي بالشباب الكويتي الذي استقبل القرار بكثير من الترحيب والتقدير والتفاؤل بحل مشكلاتهم.

وأضاف العوضي أن قرار الصبيح ينسجم مع توجه صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الذي يكرر في كل مناسبة على تشجيع الشباب وفتح الأبواب أمامهم وتقديم كل المساعدة لهم، مبينا أن هذا النهج يتطابق أيضا مع التوجه الحكومي والبرلماني في دعم تلك المشاريع لما تشكله من رافد اقتصادي وبعد اجتماعي في آن معا.

وأوضح العوضي أن القرار يقضي بإعادة تشكيل وهيكلة الإدارة الخاصة في وزارة الشؤون لتسهيل وتمييز عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة والمدارة من قبل الشباب الكويتي المسجل على الباب الخامس في التأمينات الاجتماعية، مشيرا الى ان هذه التسهيلات تشمل توفير العمالة وميزات بعدم الحاجة للدخول في دورة تقدير احتياج العمالة وفق ضوابط وضمانات معينة، مشيرا الى أنه لا ينبغي معاملة كل من يحتاج إلى العمالة كتاجر إقامات أو ما شابه.

كما أكد العوضي دعم صاحب السمو الأمير لمثل هذه الخطوات البناءة وتشجيع سموه لها لدرجة أن سموه عرض هذه الفكرة على زعماء دول مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم الأخير لتطبيقه على مستوى الخليج لأهميته وحيويته واتساع شريحة الشباب في المجتمعات الخليجية بشكل عام. وختم العوضي لافتا إلى أن هند الصبيح عوضت عن النقص في التمثيل النسائي في مجلس الامة بنشاطها وأهمية القضايا التي تتبناها، آملا أن تستمر الوزيرة في العمل بهذا الشكل الوطني الخالص وأن يحذو كل اعضاء الحكومة حذوها باقترابهم من مشاكل الناس وهمومهم والعمل الجاد على إيجاد الحلول وتنفيذها.

كامل العوضي

قويعان يطلب تزويده بالتدابير الوقائية لوزارة التجارة حيال الواردات اليابانية

د.حسين قويعان

قدّم النائب د.حسين قويعان سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة د.عبدالمحسن المدعج جاء فيه: بعد الأزمة النووية التي حدثت في محطة فوكوشيما في اليابان زادت المخاوف من الواردات اليابانية بأنها ملوثة بالإشعاعات النووية خصوصا بعد رصد مستويات غير عادية من الإشعاعات النووية في بعض السيارات المستوردة من اليابان في عدة دول، وحيث إن دولتنا الكويت احدى الدول المستوردة للبضائع اليابانية لابد من أخذ الإجراءات الضرورية لمواجهة هذه القضية التي ستكون لها انعكاسات خطيرة وضارة بالصحة العامة وصحة مستخدمي هذه المنتجات.

لذا يرجى تزويدي بالآتي:

ما التدابير الوقائية التي اتخذتها الوزارة حيال الواردات اليابانية بعد حادثة محطة فوكوشيما، وهل يتم عمل مسح اشعاعي لجميع الواردات اليابانية في الكويت؟ في حالة الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بآلية فحص جميع الواردات اليابانية من مركبات وحاويات. وهل تم رصد أي إشعاعات نووية في الواردات بعد حادثة محطة فوكوشيما في 11 مارس 2011؟ وهل تخضع السيارات الواردة لمسح اشعاعي في اليابان قبل تصديرها؟ وهل يتم تسليم الوزارة وثائق تثبت خلوها من الإشعاع النووي من قبل الموردين مصدقة من قبل الحكومة اليابانية؟ وما إجراءات الوزارة في حال رصد وجود نسبة عالية من الإشعاعات النووية في إحدى الواردات. كما وجه قويعان سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي أحمد المليفي جاء فيه: أصدر مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب قرارا بإيقاف دكتور وافد من قسم التربية البدنية بكلية التربية الأساسية.

لذا يرجى تزويدي بالآتي:

يرجى تزويدي بنسخة من القرار المذكور اعلاه. وما السبب الذي دعاكم إلى اتخاذ قرار إيقافه عن العمل مع تحديد زمان ومكان المشكلة التي تسببت في اتخاذ هذا القرار. وهل تم تشكيل لجنة تحقيق في حق الدكتور المعني، في حالة الإيجاب بنعم يرجى تزويدي بقرار تشكيل ومحاضر اللجنة.

4ـ هل قامت لجنة التحقيق باستدعاء الدكتور وأخذ أقواله من قبل اللجنة، إذا كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بدعوة الاستدعاء وبمحضر التحقيق. ويرجى تزويدي بنسخة من الشكاوى المقدمة. وهل المتقدمون بالشكوى ذوو صفة قانونية، وما اللوائح والقوانين التي تم استنادكم إليها لايقاف الدكتور عن العمل.

كما سأل قويعان المليفي بما يلي:

يرجى تزويدي بجميع قرارات تشكيل لجان التحقيق بالسرقات العلمية والنتائج التي توصلت إليها هذه اللجان. وهل تم تشكيل لجان تأديبية لمن أدينوا بالسرقات العلمية في حالة الإجابة بالنفي. وما الأسباب التي حالت دون تشكيل لجان تأديبية؟ وفي حالة الإجابة بنعم يرجى تزويدي بقرارات تشكيل اللجان التأديبية مع نتائجها لكل حالة منفردة. كما وجه قويعان سؤالا الى وزير التربية ووزير التعليم العالي احمد المليفي جاء فيه: تم تحويل دكتور بقسم التربية البدنية والرياضة بكلية التربية الاساسية للتحقيق عام 2008 بسبب تزوير واهدار المال العام فيما يخص الادوات والاجهزة الرياضية بالقسم العلمي المذكور اعلاه ومازالت المشكلة عالقة.

لذا يرجى تزويدي بالآتي:

يرجى تزويدي بقرار لجنة التحقيق المشكلة في حق الدكتور وما توصلت اليه لجنة التحقيق، ويرجى افادتي عن الادوات والاجهزة الرياضية التي امتنع القسم عن تسلمها لتلاعب الدكتور في شرائها وكم تكلفة هذه الاجهزة وهل تم استخدام تلك الادوات والاجهزة لكليات اخرى؟ في حالة الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي باستمارة تسلم الاجهزة موضحا بها تاريخ التسلم ونوع الاجهزة التي تم تسلمها وما الاجراءات التي اتخذتها الهيئة بحق الدكتور المعني.

عاشور: استدعاء الجمعيات النسائية لمناقشة مشاكل المرأة

أعلن رئيس لجنة شؤون المرأة البرلمانية صالح عاشور عن استدعاء الجمعيات النسائية والناشطات في مجال المرأة في اجتماع اللجنة في الثاني من مارس المقبل للوقوف على اهم المعضلات التي تقف في طريق المرأة للاستئناس برأي الجمعيات ووضع أولويات اللجنة في المرحلة المقبلة.

وقال عاشور في تصريح للصحافيين ان اللجنة اجتمعت امس وتناولت الاسباب التي تقف دوما حائلا امام تطبيق المساواة بين الرجل والمرأة بشكله الصحيح.

وذكر عاشور ان الاجتماع تطرق الى حقوق المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي واحقيتها في السكن وتوظيف الابناء وتجنيس من لهم الاحقية بالاضافة الى خفض سن التقاعد للمرأة.

صالح عاشور

الفضل يسأل وزيرة الشؤون عن مجلس إدارة اتحاد الجمعيات التعاونية

وجه النائب نبيل الفضل سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح جاء فيه: يعتبر العمل التعاوني في الكويت من أهم المرتكزات التي يعتمد عليها المجتمع في توفير الحاجات الضرورية والمواد الغذائية على اختلاف انواعها في جميع الاوقات وفي اسعار تنافسية كلما كان ذلك ممكنا، وتوفر الجمعيات التعاونية خدمات إضافية تتعلق بالفرد الواحد مباشرة مثل «الحلاق ـ المصبغة ـ المطعم.. إلخ» أو تلك الخدمات التي تتعلق بالمجموعات مثل «رحلات الشاليهات ـ رحلات العمرة.. إلخ».

وقد انتشرت الجمعيات التعاونية في كل مناطق الكويت نتيجة للنجاحات حتى بلغ عددها (56) جمعية وهي في ازدياد. وقد صدر القانون رقم 24 لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية الذي ينظم جميع الأعمال الخاصة بالجمعيات التعاونية، ونظرا للازدياد المطرد في أعداد الجمعيات التعاونية بازدياد المناطق السكنية، فقد كان لا بد من إجراء بعض التعديلات على القانون السالف الذكر الذي أصبح لا يتماشى مع الزيادة في عدد الجمعيات التعاونية وتنوع واجباتها، فصدر القانون رقم 118 لسنة 2013 بهدف تطوير العمل التعاوني بما يتماشى مع السياسية التعاونية العامة للدولة.

ولما كان اتحاد الجمعيات التعاونية هو المظلة التي تشرف وتنسق العمل مع الجمعيات التعاونية وبينها، وتنظم القرارات المتعلقة بالأسعار والحد من زيادتها أو تلك المتعلقة بالتعاون المستمر مع سائر الجمعيات الأخرى، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

من رئيس مجلس إدارة اتحاد الجمعيات التعاونية الحالي؟ وما تاريخ توليه هذا المنصب؟ وهل جرت الانتخابات الأخيرة للاتحاد في جو هادئ أم أن هناك مشاكل صاحبت الانتخابات؟ وهل توجد ملاحظات أو شكاوى تلقتها الوزارة بشأن تلك الانتخابات الأخيرة؟

ومن نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد الجمعيات التعاونية الحالي؟ وهل مارس صلاحياته على الوجه الأكمل؟ وكيف تم عزله؟ وهل تعلم الوزارة بذلك العزل وأسبابه وكيف تم تعيين بديل له؟

وهل صحيح ما أثير بشأن قيام رئيس الاتحاد بمنع نائبه من الدخول لمكتبه الذي يمارس فيه هذا النائب واجبات وظيفته؟ وهل تعلم الوزارة بذلك؟ وما رد فعل الوزارة بشأن تصرف رئيس الاتحاد؟

ومن أمين الصندوق الحالي لاتحاد الجمعيات التعاونية؟ وهل جرى اختياره بانتخابات صحيحة متفقة مع القانون؟ وهل صحيح أنه تمت تزكية أحد اعضاء مجلس ادارة الاتحاد لمنصب أمين الصندوق ثم أعيدت الانتخابات بناء على أوامر شفهية او مكتوبة من رئيس مجلس ادارة الاتحاد؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما الآلية التي اتبعت في ذلك؟ وما مبررات الإعادة؟ وهل لدى الوزارة علم بذلك؟

وهل صحيح أن رئيس الاتحاد قد رفض تطبيق احكام القانون رقم 18 لسنة 2013 المشار اليه في صدر السؤال؟ وما صحة عقده اجتماعات في هذا الشأن؟ وهل قام شفاهة أو مكاتبة بتحذير الجمعيات التعاونية من تطبيق أحكام القانون المذكور؟

هل تؤيد الوزارة مزاعم رئيس الاتحاد حول عدم امكانية تطبيق احكام القانون رقم 118 لسنة 2013 المشار إليه؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما اسباب عدم امكانية تطبيقه والمعوقات له؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة أو ستتخذها حيال مزاعم وتصرفات رئيس الاتحاد؟

وما الأسباب التي تم بموجبها حل مجلس إدارة اتحاد الجمعيات التعاونية السابق؟ ومن كان يشغل منصب الرئيس حينها قبل الحل؟ وهل تلك الأسباب مازالت كلها او بعضها متحققة حاليا؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة او التي ستتخذها حيال تلك الأسباب؟

مع تزويدي بصورة ضوئية من قرار الحل وكافة التقارير والمخاطبات والمذكرات الصادرة بشأنه بين مسؤولي الوزارة والاتحاد السابق؟

ومن هو المدير العام الحالي لاتحاد الجمعيات التعاونية؟ وما هي شهادته العلمية؟ مع تزويدي بنسخة مصدقة منها وشهادة لمن يهمه الأمر الصادرة من وزارة التعليم العالي بشأن التصديق على شهادته المودعة في ملف المذكور؟ وما تاريخ توليه لهذا المنصب؟ وبيان قيمة الراتب الذي يتقاضاه.

وهل يوجد مساعد او اكثر للمدير العام للاتحاد؟ إذا كانت الاجابة بالإيجاب، فيرجى بيان تاريخ تعيين مساعده او تواريخ تعيين مساعديه، وصور ضوئية من قرارات التعيين؟ وقيمة الرواتب التي يتقاضاها كل منهم؟

ويرجى تزويدي بكشف تفصيلي بأسماء موظفي الاتحاد مع ذكر تاريخ التعيين، والمؤهل العلمي ومدد الخبرة وقيمة الراتب الذي يتقاضاه.

وما الأسباب التي منعت الوزارة من اجرائها للتعيين في المناصب القيادية بالاتحاد بعد ان ثبت من الآلية الحالية للتعيين حدوث تجاوزات بالتعيين ومحاباة؟

وهل تتوفر لدى موظفي الاتحاد الخبرات اللازمة للعمل فيه؟ وهل من بينهم من يجمع بين وظيفته في الاتحاد ووظيفة اخرى سواء في القطاع العام او الخاص؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب، فيرجى بيان اسماء هؤلاء الموظفين؟ والوظيفة الأخرى التي يعملون فيها سواء في القطاع العام او الخاص؟ وبيان مدى قانونية هذا الجمع؟

ويرجى تزويدي ببيان مفصل بعدد المهام الرسمية التي قام بها رئيس مجلس إدارة اتحاد الجمعيات التعاونية الحالي في خارج الكويت، وكذلك عدد المهام الرسمية لمن ينوب عنه في خارج الكويت، منذ توليهم مهام مناصبهم وحتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ ومجمل التكاليف المالية لكل مهمة على حدة؟

وهل قام رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية شفويا او كتابيا بإنذار او تحذير بعض الجمعيات التعاونية من تخفيض بعض أسعار السلع التي رفعها الاتحاد؟ إذا كانت الاجابة بالإيجاب، فما هي السلع التي وقع عليها الانذار او التحذير؟ وما هي الجمعيات التي تلقت ذلك الانذار او التحذير ان كان شفاهة او كتابة؟ وما الاجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاه ذلك؟

نبيل الفضل

حذر من تمرير الموضوع عن طريق بعض النواب

العازمي: استمرار الحراك الشعبي ضرورة لرفض الاتفاقية الأمنية وليس تأجيلها

أكد النائب حمدان العازمي أن تأجيل الاتفاقية الأمنية الخليجية جاء بعد ضغط شعبي ونيابي من أجل الإبقاء على مكتسبات الشعب الكويتي وحرياته، مشددا على ضرورة استمرار هذا الضغط من أجل رفض الاتفاقية بالكامل وليس تأجيلها فقط لأنها تنقص من سيادة دولة الكويت وتناقض دستورها. وأوضح العازمي في تصريح صحافي أن الاتفاقية لا تهدف إلى تحقيق مصالح الشعب، لافتا إلى أن الغموض الذي اكتنف بعض المواد جعله كمقرر للجنة الشؤون الخارجية يعلن عن موقفه واضحا برفضها قبل عرض الأمور على التصويت داخل اللجنة أو خارجها، محذرا في الوقت ذاته من محاولات تلبيس الموضوع على الشعب من خلال وسائل الإعلام الحكومية التي تنظر إلى الموضوع من جانب واحد، وأيضا من خلال بعض النواب المحسوبين على الحكومة ويروجون لمثل هذه الاتفاقيات لإرضاء السلطة على حساب الشعب. وأشار إلى أنه من الضروري التركيز بين دول التعاون على التكامل الاقتصادي والاجتماعي قبل الحديث عن تقييد الحريات، وأن يترك لكل دولة أن تتعامل وفق قوانينها ودستورها كما هو حادث في الاتحاد الأوروبي كمثال ناجح للتكامل، مؤكدا أن الشعب الكويتي نشأ على الحريات والديموقراطية والواجب أن يقوم هو بتصدير هذه الحريات إلى الأشقاء في دول التعاون لا أن يستورد اتفاقيات تناقض ما تربى عليه الشعب وتكمم أفواه المواطنين. وقال العازمي إن الاتفاقية تناقض الدستور من عدة أوجه وعلى رأسها أنها ناسخة لكل القوانين الموجودة قبل إقرارها، مما يعني أن قوانين الكويت لن يكون معترفا بها فور إقرار الاتفاقية، مبينا أن قضية تسليم الخارجين على القانون والنظام أيا كانت جنسيتهم بين دول المجلس، كارثة داخل الاتفاقية، حيث لم تضع تعريفا محددا للخروج على القانون والنظام ولم تحدد العقوبة، مما يعني أن أي مواطن يتحدث في سر أو علانية عن دولة خليجية وترى هذه الدولة أنه أساء إليها ـ من وجهة نظرها ـ تكون عاقبته المحاكمة غير معلومة العواقب في هذه الدولة، وهو ما يتعارض شكلا ومضمونا مع دستور الكويت.

وبين أن الاتفاقية أيضا تستبيح المعلومات الشخصية للمواطنين عبر نص ملزم للدول الأعضاء بضرورة إحاطة الآخرين بأسماء وتوجهات وأوضاع المطلوبين إذا طلب منها ذلك، وهو ما يعد انتهاكا صريحا لأحكام الدستور، بالإضافة إلى التعاون الميداني خلال الاضطرابات دون أن يحدد ماهيتها، والدعوة إلى توحيد القوانين والأنظمة وغيرها من النصوص الغامضة التي سنعمل على توضيحها بشكل كامل للشعب من خلال مذكرة متكاملة في سبيل جهودنا لتكوين رأي عام واضح ومستمر لرفض الاتفاقية مهما كان حجم التعديل فيها او الترويج لها.

وشدد العازمي على أن التاريخ لن يحرم نواب المجلس الحالي في حال تم إقرار مثل هذا الاتفاق وسيكون الأمر وصمة عار في جبين الأعضاء، موضحا أن غضبة الشعب على هؤلاء النواب لن تكون محدودة، وأن الشعب وحده القادر على إسقاط مثل هذه الاتفاقات المخالفة للدستور في حال تم تمرير مثل هذا الاتفاق عبر النواب المحسوبين على الحكومة او تم حل مجلس الأمة وإصدار الاتفاقية بمرسوم ضرورة.

وطالب العازمي في ختام تصريحه باستمرار الحراك التوعوي المناهض للاتفاقية حتى تصرف الحكومة النظر عنها لا في دور الانعقاد الحالي ولا في أي دور انعقاد، مشيرا إلى أهمية شرح المخالفات الموجودة لأكبر قدر ممكن من المواطنين حتى يكونوا هم حائط الصد المنيع أمام هذه الاتفاقية أو غيرها من الأمور التي تنتهك سيادة الوطن وتهدد مكتسبات وحريات مواطنيه.

حمدان العازمي